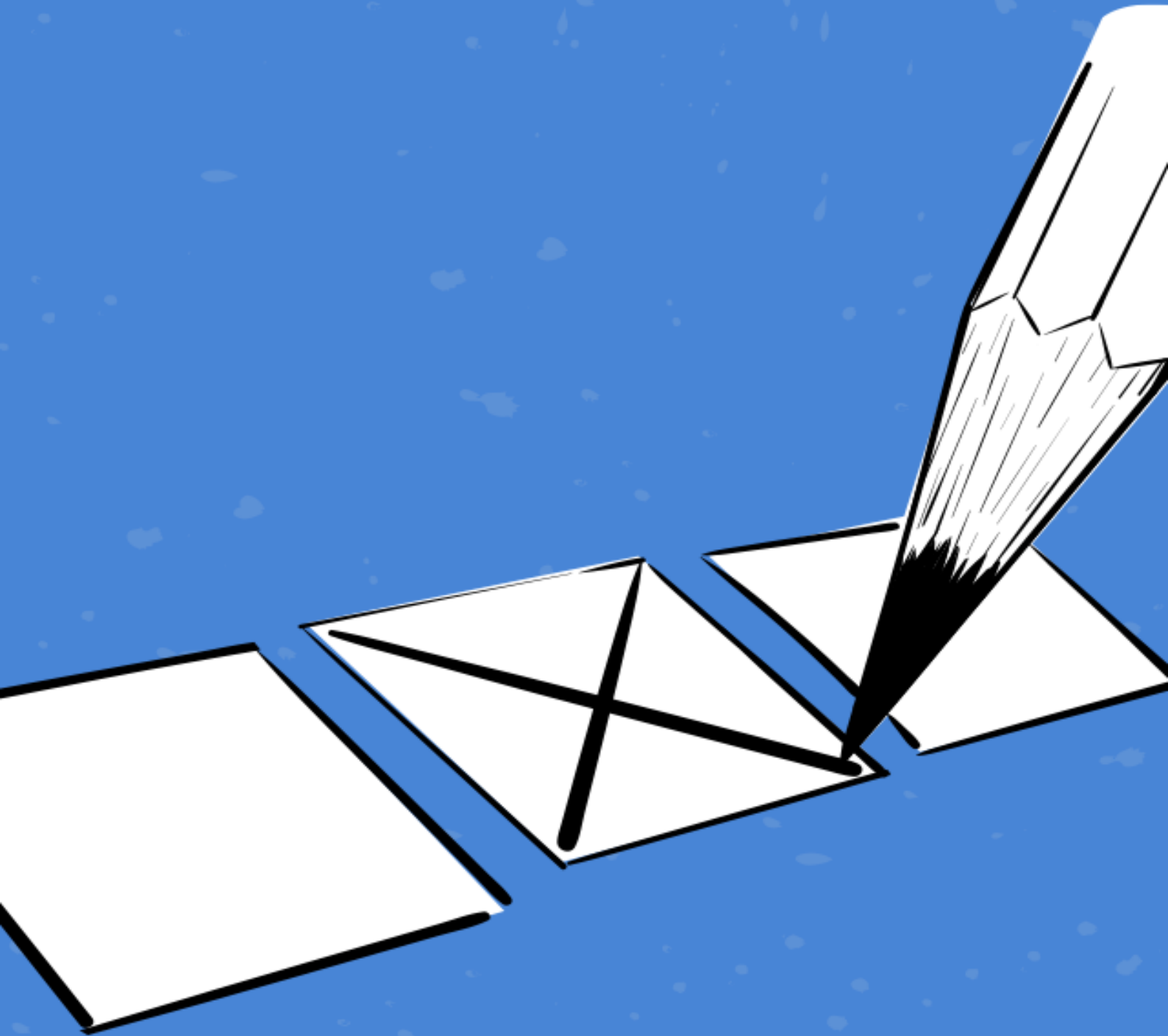


انتخابات نقابة الصحفيين ... شكوك مثارة وطعون على أبواب اللجان



انتخابات نقابة الصحفيين ...

شكوك مثارة وطعون على أبواب اللجان

أسفرت انتخابات التجديد النصفى لنقابة الصحفي لعام 2021 عن نجاح 6 مرشحين وهم «محمد خراجة وحسين الزناتي وإبراهيم أبو كيلة» بمقاعد العضوية فوق السن، و«أيمن عبد المجيد، دعاء النجار، محمد سعد عبد الحفيظ» بمقاعد العضوية تحت السن.

وجاء تشكيل المجلس الجديد بأغلبية أعضاء المجلس القديم، حيث صعدت الصحفية دعاء النجار كعضوة مجلس تحت السن بدلا من عمرو بدر (رئيس لجنة الحريات)، وكذلك صعد الصحفي إبراهيم أبو كيلة بدلا من الصحفي جمال عبد الرحيم كعضو مجلس فوق السن. فيما احتفظ ضياء رشوان بمقعد النقيب للدورة الثانية على التوالي. على الرغم من استمراره في الجمع بين منصب النقيب وبين منصبه كرئيس الهيئة العامة للاستعلامات التابعة لرئاسة الجمهورية، وعضو الهيئة الوطنية للصحافة وهو ما يتنافى مع قرارات الجمعية العمومية التي انعقدت عام 2019.

وتميز تشكيل المجلس الجديد بوجود تمثيل نسائي في مقعد واحد فقط وهي «دعاء النجار» من أصل 7 صحفيات ترشحن على مقعد عضو مجلس نقابة. وجاء هذا التمثيل بعد غياب دام لـ 3 سنوات، كان آخرها وجود الصحفية حنان فكري في الدورة (-2013 2017).

وأجريت الانتخابات يوم 2 إبريل من العام الجاري 2021، بعد تأجيل 27 يوم، وجاء التأجيل الأول يوم 5 مارس لعدم اكتمال نصاب الجمعية العمومية، فيما جاء التأجيل الثاني يوم 19 مارس بعدما رفض مجلس الوزراء إقامة سرداق خارج النقابة كما هو المعتاد، نظرا للإجراءات الاحترازية التي تتبعها الدولة منذ جائحة كورونا. ومن ثم تم انعقاد الجمعية العمومية والانتخابات بنادي المعلمين نظرا لاتساع مساحته.

ويوم 2 إبريل يوم إجراء الانتخابات، أعلن رئيس اللجنة المشرفة على الانتخابات وعضو المجلس خالد ميرى، في تمام الساعة الثالثة عصرا، اكتمال النصاب القانوني حيث سجل ٢٤٣٢ صحفي (+1 25%) ومن ثم انعقدت الجمعية العمومية وأجريت انتخابات التجديد النصفى.

وبدأ التصويت في تمام الساعة السادسة وانتهى في تمام الساعة الثامنة مساء، وبدأ الفرز في اللجان الفرعية وتبلغ عددها 32 لجنة، ومن ثم تم تجميع الأصوات في لجنة واحدة (لجنة عامة) عقب انتهاء الفرز الأولي.

وشهدت الانتخابات مجموعة من الخروقات أثناء عملية الفرز، وتمثلت تلك الخروقات في بدأ الفرز داخل اللجان الفرعية دون وجود مندوبي المرشحين، كما شهدت بعض اللجان مشاحنات بين المندوبين والمستشارين من هيئة قضايا الدولة بسبب منع بعض المندوبين من التواجد في اللجان أثناء عملية الفرز، وتدخل خالد ميرى عضو مجلس النقابة ورئيس لجنة الانتخابات في حسم الأمر ودخول المندوبين في بعض اللجان، فيما استمرت لجان أخرى بالفرز دون وجود المرشحين أو ما ينوب عنهم من المندوبين.

بالإضافة إلى عدم السماح بدخول مقر اللجنة المشرفة على الانتخابات، وكذلك تسريب نتائج الفائزين قبل

الإنهاء من الفرز والإعلان الرسمي للجنة المشرفة.

وأثناء عملية الفرز تقدم ما يقرب من 9 مرشحين بطعون في الإجراءات التي شابت العملية الانتخابية، الأمر الذي أشار إليه رئيس تحرير موقع درب خالد البلشي الذي كان ضمن المرشحين على مقاعد فوق السن ولم يحالفه الحظ.

وقال خالد البلشي المرشح السابق على عضوية مجلس النقابة فوق السن في تدوينة له: «أنني لأول مرة لا أستطيع أن أحدد ما إذا كانت نتيجة الانتخابات بنقابة الصحفيين حقيقية أو غير حقيقية، في الإجراءات التي شابت عملية الفرز لم تمنحني حتى فرصة الاعتراف بأن النتيجة المعلنة هي تعبير عن إرادة من صوتوا، مهما شابت هذه الإرادة من ضغوط ومهما تخلل مسار الإعداد للانتخابات من خروقات، تعودنا عليها واخترت أن أخوض الانتخابات في إطارها، لكنني لأول مرة أجدني لا أستطيع أن أعرف مدى حقيقة النتائج وتعبيرها حتى عن واقعنا بكل ملابسات تشوّهه، وهو ما دفعني لتقديم طعن على إجراءات الفرز منذ بدايتها مطالباً بوقف ما يحدث مع ثمانية من الزملاء رغم أن بعض المؤشرات المسرية في هذه اللحظة كانت تقول أنني في موقع متقدم للغاية، لدرجة أن زملاء في لجنة الانتخابات تعجبوا من أنني سأضع توقيعي على الطعن وما حواه من طلبات. خاصة وأنها المرة الأولى التي اتقدم بمثل هذه الطلبات ولسان حالهم كيف تفعل ذلك وانت وضعتك كويس؟».

وتابع: «كانت وجهة نظري وأنا أوقع على الطلب، أني أريد نتيجة حقيقية، هزيمة أو فوزاً، وأن فوزاً مشوباً بالشكوك حتى لو حصلت عليه، هو بالنسبة لي يعادل الهزيمة الكاملة. تقدمنا بالطلب أثناء الفرز وبعد أن سجلت اعتراضاتي في بدايته، على مشهد مخالف لكل القواعد الإجرائية للنزاهة لم تتعده نقابة الصحفيين، بعد أن تم فتح الصناديق في غياب من اخترناهم للمتابعة، وبعد أن تم رفض طلبات لنا بالدخول لمتابعة الفرز في البداية، لدرجة منعي من دخول عدد من اللجان رغم أنني من ضمن المرشحين، وبعد أن خلت لجان كثيرة من مندوبي المرشحين بحجة أن التعليمات حضور ثلاثة مندوبين فقط هم من حضروا وسجلوا قبل الثامنة، مما دفعني للاستعانة بأعضاء اللجنة لإقناع رؤساء اللجان أن من حقنا أن نحضر».

وأضاف: «كل مسارات الفرز كانت غريبة لدرجة أنها حرمتني مثلما حرمت زملاء آخرين، من معرفة النتائج والمؤشرات حتى اللحظة الأخيرة، لأول مرة أجدني أرد على من يسألني عن الأخبار ومؤشرات النتائج بأنني حقيقة لا أعرف، فنحن لم نحصل على رقم موثق أو حتى تقديري يشمل جميع المرشحين وتوجهات التصويت في غالبية اللجان إلا بعد إعلان النتائج، كل المؤشرات كانت تقديرية وغير مكتملة، وهو ما امتد لأعضاء اللجنة أنفسهم بعد أن تم تسريب ورقة بنتائج الفائزين بعضهم كان جالس في غرفة اللجنة المشرفة وسمع زغاريد بالخارج، فتساءل عن السبب فقالوا أن النتيجة أعلنت، وهو لم يعرف ونحن كذلك بعد أن تمكنا من دخول مقر اللجنة بالضغط والمحايلة لنجد آخرين مكنوا دون ضغوط لمجرد أنهم من قيادات مؤسسات شاركت في الحشد».

وفي نهاية شهادته قال: «في ظل هذا المشهد فإن كل ما أستطيع أن أقوله أنني حقيقة لا أعرف الحقيقة، ولا أستطيع الإقرار بأن ما تم الإعلان عنه حقيقي أو غير حقيقي، وأن اللجنة حرمتني من الاعتراف بهزيمتي إن حدثت، مثلما جرى قبل ذلك، وكان الفارق هشاً لدرجة أن زملاء لي في المرات السابقة كانوا يلومونني، ويطالبونني بإعادة الفرز وكنت أصر على الاعتراف بالنتائج المعلنة، فهذه قواعد اللعبة وكفى ارهاقا للقائمين على العملية جميعاً».

وفي مشهد آخر من مشاهد الخروقات التي شهدتها العملية الانتخابية تحدث عنها محمود كامل عضو مجلس نقابة الصحفيين في تصريحات صحفية لمدي مصر، حيث أكد على أنه تلقى شكاوى شفوية من عدد من الصحفيين بشأن ضغط إدارات المؤسسات الصحفية العاملين بها، بأن عليهم للتصويت لقائمة

بعينها باعتبارها تعليمات إدارية غير مسموح تجاوزها. لكنه لم يتقدم بشكوى رسمية ولم يأخذ أي إجراء لأن الشكاوى كانت شفوية وليست رسمية على حد تعبيره.

كما تقدم عضوا المجلس محمود كامل وهشام يونس بمذكرة لمجلس نقابة الصحفيين تحمل شهادتهما عن الخروقات التي حدثت أثناء الانتخابات، كما قاموا بنشر المذكرة التي حملت رقم 2376 لأعضاء الجمعية العمومية عبر موقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك.

وجاءت في نص المذكرة الآتي: «صونا للأمانة التي حملناها كعضوين منتخبيين في مجلس النقابة فإننا نحيطكم علما بأننا قد تلقينا عددا من الشكاوى والانتهاكات التي رصدها مرشحون خلال إجراء الانتخابات يوم ٢ أبريل الجاري وتحققنا منها بأنفسنا ورفعناها إلى رئيس اللجنة المشرفة الأستاذ خالد ميري، ولما لم يتم الاستجابة لنا قدمنا مذكرة مكتوبة في تمام الساعة الواحدة صباح السبت ٣ أبريل الجاري وقبل إعلان النتيجة طلبنا فيها إعادة فرز جميع اللجان بحضور المرشحين و مندوبيهم إعمالا لنص المادة ٣٩ من قانون النقابة «يتولى مجلس النقابة فرز الأصوات ولكل مرشح الحق في أن يحضر عملية الفرز أو أن ينيب عنه في ذلك أحد أعضاء النقابة المشتغلين».

وتابعا: «ولم يكن طلبنا الذي قدمناه إعمالا لقانون النقابة فقط ولكن انتصارا للشفافية وقواعد الإفصاح والنزاهة وتبرئة لساحة النقابة من أية اتهامات أو شبهات بدأت تحوم حول العملية الانتخابية وأوشكت أن توقعنا جميعا في دائرة الاتهام والتقصير في الأدنى وفي مرمى التواطؤ والتخاذل في الأقصى. وخلال أسبوع منذ انتهاء الانتخابات تجمعت لدينا عديد من الشواهد التي نقلها لنا مرشحون وأعضاء بالجمعية العمومية لنقابة الصحفيين.

وقد أضافت هذه الشواهد إلى ما رأيناه بأنفسنا - واعترضنا عليه في مذكرة مكتوبة قبل إعلان النتيجة- ظلالة من الشك أن أمورا جرت لم يكن من الواجب أن تحدث وأن إجراءات اتخذت لم يكن لازما أن تمضي دون توقيف تصحيحا لمسار العملية الانتخابية وتنقية لها من كل شائبة احتراماً لإرادة الجمعية العمومية.

وأضافا في المذكرة: «إننا وقد أبدينا اعتراضات على بعض ما جرى وحاولنا تصويب ما رأينا أنه خطأ أو تجاوز أو انتهاك خلال العملية الانتخابية فإننا لا نملك إلا أن نخاطب مجلس النقابة المنتخب حفاظا على هذا الكيان العريق وأن نضع بين أيديهم وأمام الجمعية العمومية شهادتنا على ما جرى ونجملها فيما يلي:

أولا : إعمالا لقانون النقابة اتخذت اللجنة المشرفة على الانتخابات في اجتماعها يوم الأحد ٢٨ مارس قرارا بأن يقوم عضو الجمعية العمومية المتواجد كمتابع داخل كل لجنة بالتوقيع على محضر الفرز، وهو ما لم يتم تنفيذه في مخالفة صريحة لقانون النقابة.

ثانيا: طالبنا بتوزيع مندوبي المرشحين على اللجان قبل الانتخابات بوقت كاف وإعلان الأسماء لضمان تنظيم سير العملية الانتخابية وهو ما لم يتم.

ثالثا: فوجئنا فور انتهاء التصويت بمنع المرشحين و مندوبيهم من حضور ومتابعة عملية الفرز داخل اللجان، وبعد محاولات مضمينة بتدخل منا تم السماح لبعض المندوبين بحضور الفرز بعد مرور وقت طويل من بدايته.

رابعا: المندوبون الذين سمح لهم بدخول اللجان للمتابعة لم يمكن معظمهم من متابعة الفرز وطلب رؤساء اللجان جلوسهم بعيدا بطريقة لا تمكنهم من متابعة الفرز وتتناقض مع ما يتم في كل انتخابات للنقابة حيث تكون أوراق التصويت واضحة أمام جميع المتابعين.

خامسا: رغم تعليمات رئيس اللجنة القضائية لرؤساء اللجان الفرعية ببدء الفرز على منصب النقيب أولا إلا أن عددا من اللجان بدأت بالفرز على مقاعد العضوية بل وقام عدد من رؤساء اللجان بفرز أصوات النقيب والعضوية في وقت واحد، ولما طلبنا من رئيس اللجنة القضائية وقف فرز العضوية والالتزام بتعليماته التي أصدرها سابقا للجان، قال نصا: «وماله مش هتفرق». وهو الرد الذي قابلناه باعتراض تم تجاهله.

سادسا: تم منعنا كعضوين في لجنة الانتخابات من دخول بعض اللجان التي كان يتم الفرز بها دون وجود مندوبين، وحدثت مشادات بيننا وبين رؤساء اللجان أسفرت عن دخول بعض مندوبي المرشحين لمتابعة عملية الفرز، كما تم منع عدد من المرشحين فضلا عن مندوبيهم من حضور الفرز وهو ما نتج عنه مشاحنات ومشادات أدت إلى فوضى باللجان وهرج لم يكن يليق بانتخابات الصحفيين.

سابعا: تلقينا خلال الانتخابات شكاوى من المرشحين حول أخطاء جوهرية في جمع الأصوات ورصدها واحتسابها واستطاع بعضهم تصحيح الأخطاء بعد مشادات كلامية مع رؤساء اللجان.

ثامنا: فوجئنا يوم الانتخابات بوجود اسم مرشح لم يتقدم بأوراقه للجنة الانتخابات وأمام اسمه (أحمد فايز زايد) عبارة «حكم قضائي» لكن ما تكشف بعد الانتخابات أن المرشح - الذي لم يترشح أصلا - قد خسر لأول مرة الدعوى القضائية المعتادة التي كان يرفعها ويكسبها كل مرة، ورغم ذلك تم إضافة اسمه كمرشح على عكس حكم القضاء الإداري الذي رفض إدراجه في كشوف الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين.

إن هذا الأمر يشير بوضوح لدرجة الاستخفاف والإهمال والانفراد بالرأي الذي أوصلنا أن تكون عملية الانتخابات موضع انتقاد وتشكيك وطعن.

تاسعا: على مدار الأسبوع الماضي فوجئنا باتصالات من مرشحين وأعضاء بالجمعية العمومية يقدمون شهادات إضافية تعزز سياق الأخطاء المتكررة خلال عملية فرز الأصوات.

وأخيرا فإن وقائع عديدة بالأسماء لم نذكرها خروجاً من دائرة الانحياز لشخص أو لآخر أو سعياً وراء روايات منفردة، ولأن قضيتنا هي الكيان النقابي وليس أي شخص مهما كان فقد أردنا أن نضع الحقائق مجردة لمن أراد من الصحفيين (المجلس والجمعية) «أراد من الصحفيين (المجلس والجمعية)».

وفي سياق متصل، وفي سابقة تعد الأولى من نوعها، أدرجت اللجنة المشرفة على انتخابات التجديد النصفي لنقابة الصحفيين، برئاسة خالد ميري وكيل النقابة، اسم / أحمد فايز عبدالمجيد عبدالحفيظ، بكشوف المرشحين، ليصبح المرشح رقم 56، وذلك يوم 4 مارس الماضي، على الرغم من أنه ليس مقيداً بكشوف الجمعية العمومية للنقابة، وأنه لم يحصل على حكم محكمة بذلك.

وكتبت اللجنة المشرفة على الانتخابات في كشوف المرشحين، أنه أُدرج اسمه «بحكم قضائي»، وذلك على الرغم من أن محكمة القضاء الإداري حكمت يوم الأربعاء 3 مارس بقبول دعوى «فايز» شكلاً، ورفض الطلب المُقدم منه بإدراج اسمه في كشوف المرشحين والناخبين.

الجدير بالذكر أن الجمعية العمومية انعقدت قبل إجراء الانتخابات، وتم بالإجماع رفض الميزانية المقدمة وفقا للطلب المقدم من عضو مجلس النقابة هشام يونس. وتم إرجاء الميزانية لأعضاء مجلس النقابة بعد تشكيل المجلس الجديد لمراجعتها وعرضها على الجمعية العمومية مرة أخرى بأي شكل قانوني.

وكان عضو المجلس هشام يونس قد تحدث عن شبهات فساد ومخالفات وإهدار للمال العام ومشروعات

وهمية وهو ما دفعه لمطالبة الجمعية العمومية برفض الميزانية المقدمة من المجلس.

كما تم بالإجماع موافقة اعادة النظر في القوانين والتشريعات الحالية المنظمة للعمل الصحفي ومطالبة الحكومة والبرلمان بوقف الحبس الاحتياطي والحبس للصحفيين في قضايا النشر وفقا للطلب المقدم من الصحفي خالد البلشي. وجددت الجمعية العمومية بالأغلبية، رفضها كافة أشكال التطبيع النقابي والمهني والشخصي مع الكيان الصهيوني.